

تحقيق

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

العقيد أبوشقرا: دور بارز للأمن العام في جبهه كورونا والتلاعب بالمازوت والليرة

كلما زادت التحديات والمصاعب على لبنان، كانت المديرية العامة للأمن العام حاضرة للعمل على المساهمة في حمل الاعباء والتخفيف من معاناة اللبنانيين، وذلك في اطار حرصها على دورها الوطني، خصوصا بعدما تكاثرت الاثقال التي عانى منها المواطنون في الفترة الاخيرة

بدا واضحا ان لبنان دخل فعليا مرحلة خطيرة في تفشي وباء كورونا، حيث باتت تسجل مئات الاصابات في اليوم الواحد، ما دفع الحكومة والهيئات والاجهزة الصحية والامنية، بما في ذلك المديرية العامة للأمن العام، الى اعلان النفيير العام، وتصعيد جهودها للمساهمة في الحد من تفاقم الخطر.

اصبح لبنان مع تسجيل اصابات لامست حاجز العشرة الاف اصابة، وعدد وفيات تخطى المئة وفاة، على شفير الهاوية بالفعل، ليدخل مجددا مرحلة الاغلاق شبه الشامل. وزير الصحة العامة الدكتور حمد حسن سبق ان اشار الى "اننا اجرينا اتفاقية مع منظمة الصحة العالمية لحجز حصة لبنان من اللقاح المحتمل لوباء كورونا، ويجري التنسيق مع روسيا لتأمين رزمة من اللقاح الروسي، علما ان المال متوافر من قرض البنك الدولي". تشير الارقام الى ان لبنان سجل في الاشهر الستة الاولى نحو 5 الاف اصابة، في حين سجل اكثر من 3500 اصابة في الاسبوعين اللذين تبعا حادثة انفجار المرفأ في الرابع من آب.

بدأ لبنان الاغلاق العام صباح الجمعة 21 آب على ان يستمر حتى السابع من ايلول، ويتضمن حظرا للتجول بين الساعة السادسة مساء والسادسة صباحا. يستثني القرار اعمال رفع الانقاض والاغاثة في الاحياء المتضررة من انفجار مرفأ بيروت، وكذلك الوزارات والمؤسسات العامة، على ان لا تزيد نسبة حضور موظفيها على 50 في المئة، على ان لا يسري القرار على مطار بيروت.

تتزامن هذه الكارثة الصحية مع استمرار الوضع الاقتصادي الصعب وتراجع قيمة الليرة امام الدولار، ما اكد اهمية الدور الذي في اماكن المديرية العامة للأمن العام القيام به لحماية اللبنانيين في احدى اشد الازمات

التي تصيبهم منذ نهاية الحرب الاهلية. "الامن العام" حاورت رئيس الدائرة الامنية في الامن العام العقيد هادي ابوشقرا، وهو ايضا عضو في وحدة ادارة الكوارث التابعة لرئاسة الحكومة، لتسليط الضوء على بعض الجوانب والاعباء التي تولتها المديرية العامة للأمن العام في هذه المرحلة الصعبة من اجل مساعدة البلد على تخطيها.

■ خلال الاشهر الثمانية الماضية، قام الامن العام بدور بارز في مواجهة وباء كورونا، كيف تقيمون هذه المرحلة؟

□ منذ المراحل الاولى لانتشار وباء كورونا في لبنان، ساعدت المديرية العامة للأمن العام بالمشاركة والتنسيق مع كل اجهزة الدولة اللبنانية (وزارة الصحة، مستشفى بيروت الحكومي...) في التخطيط والتنفيذ للحد من انتشار المرض على كل الاراضي اللبنانية، علما ان المديرية العامة للأمن العام عضو في وحدة

ادارة الكوارث في رئاسة الحكومة لجهة متابعة التدابير الوقائية لمرض كورونا. هذه اللجنة اعدت بعد الدراسة والتخطيط العلمي، معظم مقررات مجلس الوزراء في ما يتعلق بفيروس كورونا وكيفية التصدي له ومتابعته في كل المراحل. وقد استطاعت الى حد كبير تأخير انتشاره والحد من اضراره على الرغم من صعوبة الظروف التي مر فيها لبنان في الاشهر الاخيرة. هذه اللجنة ستستمر في عملها الى حين التوصل الى لقاحات لهذا الوباء. تابعت المديرية العامة للأمن العام على الارض تنفيذ مقررات مجلس الوزراء في ما يتعلق بالكورونا، وذلك من خلال مراقبتها ومراقبة حجر المصابين واجراءات المسح الميداني للاماكن المحتملة لاقامة مراكز حجر، وتعقيم مخيمات النازحين واللاجئين، وضبط الحدود البرية والبحرية والجوية ومراقبتها، واعداد التقارير اليومية عن تطور انتشار الوباء في لبنان، وغيرها من المهمات التي اوكلت اليها في هذا الموضوع.

جدول باعداد المحطات التي اقفلت بالشمع الاحمر بحسب المحافظات بناء على اشارة النيابة العامة المختصة

المحافظة	العدد
بيروت	1
جبل لبنان	21
البقاع	14
بعلبك - الهرمل	4
الشمال	4
عكار	-
الجنوب	15
النبطية	4
المجموع	63



رئيس الدائرة الامنية في الامن العام العقيد هادي ابوشقرا.

جدول باعداد محلات الصيرفة التي اقفلت بالشمع الاحمر بحسب المحافظات بناء على اشارة النيابة العامة المختصة

المحافظة	العدد
بيروت	5
جبل لبنان	6
البقاع	3
بعلبك - الهرمل	2
الشمال	2

■ كيف ترون اماكن تغلب لبنان على هذا الخطر؟

□ يعاني لبنان من مشكلات اقتصادية مالية كبيرة وخاصة في الاشهر الاخيرة. كما يعلم الجميع، ان كلفة الطبابة في ما يتعلق بوباء كورونا مرتفعة جدا، وهذا له تأثير كبير على تجهيز المستشفيات ومراكز الحجر وسيارات الاسعاف وغيرها من الامور المرتبطة مباشرة بالعلاج والحد من المرض. لكن على الرغم من ذلك، لا تزال الدولة اللبنانية من خلال اجهزتها المعنية تعطي الافضلية والاهمية القصوى لهذا الموضوع لمنع الانتشار العام لهذا الوباء.

■ تولى الامن العام مواكبة عمليات امداد المازوت لمختلف مناطق لبنان بعدما برزت مشكلات عدة تتعلق بالامدادات في السوق. ماذا فعل الامن العام تحديدا؟ هل المخالفات كانت كثيرة وكيف تحدد العقوبات؟

□ كلفت المديرية العامة للأمن العام من رئاسة مجلس الوزراء، مراقبة عملية توزيع مادة المازوت منعا لاحتكارها او تخزينها بطرق غير شرعية بهدف بيعها في السوق السوداء وارسلت لهذه الغاية مجموعات من عسكريها الى منشأة النفط في الزهراني وطرابلس لمراقبة عملية توزيع الكميات على الشركات المولجة توزيعها على الاراضي اللبنانية. كل ذلك كان

يتم بتزويد المديرية العامة للأمن العام من المنشأة النفطية لوائح بالشركات والكميات المخصصة لكل شركة، لتتم بعدها مراقبة تحميل الكميات ومعرفة وجهتها لمتابعتها عبر دوريات الدوائر على جميع الاراضي اللبنانية، والتأكد من ان كل الكميات التي انطلقت من المنشأة النفطية وصلت الى اماكنها المحددة. بعد ذلك، كان يتم التأكد من عمليات البيع والتصريف على المحطات، واماكن توزيع مادة المازوت. وقد ضبطت مخالفات كثيرة وختمت محطات وقود بالشمع الاحمر، ووقف عدد من الاشخاص، وصودرت بعض الكميات وخاصة التي كانت تباع بواسطة غالونات على الطرقات بأسعار مخالفة للتسعيرة الرسمية، علما ان كل ذلك كان يتم في اشراف القضاء المختص. بلغ عدد محطات الوقود التي اقفلت بالشمع الاحمر بناء على اشارة النيابة العامة المختصة 63 محطة موزعة على الشكل التالي: بيروت (1)، جبل لبنان (21)، البقاع (14)، بعلبك - الهرمل (4)، الشمال (4)، الجنوب (15)، النبطية (4).

■ اثر تراجع الليرة كثيرا على المستوى المعيشي للمواطنين من كل الفئات، كيف تولى الامن العام مسؤولية مواجهة ظاهرة التلاعب والمضاربة بالدولار، والى اي حد وصلت خطواته؟

□ بعد الارتفاع الجنوني لسعر صرف الدولار واستنادا الى مقررات مجلس الوزراء، انشئت في المديرية العامة للأمن العام غرفة عمليات مشتركة بين الاجهزة الامنية مهمتها تلقي شكاوى المواطنين على الاشخاص والمؤسسات التي تتلاعب بسعر صرف الدولار نتج منها توقيف المئات من الصرافين المرخصين وغير المرخصين الذين يتلاعبون بسعر الصرف ويحتكرون الدولار، وختمت مؤسساتهم بالشمع الاحمر في اشراف القضاء المختص. هذه المهمة لا تزال مستمرة على كل الاراضي اللبنانية. بلغ عدد محلات الصيرفة التي اقفلت بالشمع الاحمر في المحافظات المختلفة بناء على اشارة النيابة العامة المختصة، 10 محلات موزعة على الشكل التالي: بيروت (5)، جبل لبنان (6)، البقاع (3)، بعلبك - الهرمل (2)، الشمال (2)، النبطية (1).